Distr.
GENERAL

A/CN.9/268
29 March 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الثامنة عشرة
فيينا ، ٣ - ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥

مواصلة عمل اللجنة في مجال العقود الدولية لتشييد المنشآت الصناعية

مذكرة من الأمانة

١ - سوف يعرض على اللجنة في هذه الدورة تقريرا الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد عن أعمال دورتيه السادسة والسابعة (A/CN.9/259 و A/CN.9/262). وقد أحرز الفريق العامل تقدما كبيرا في عمله بشأن اعداد مشروع دليل قانوني لصياغة العقود الدولية لتشييد المنشآت الصناعية ، ويتوقع أن ينظر الفريق العامل في الدفعة الأخيرة من مشاريع فصول الدليل القانوني الثامنة التي ستعقد في الربع الأول من عام ١٩٨٦ . وبعد ذلك ، لن يبقى لاتمام العمل الا قيام الأمانة بتنقيح مشاريع الفصول ، ثم القاء نظرة شاملة على هذه الفصول المنقحة . ولهذا ، أولت الأمانة اهتماما لتعزيز قيمة الدليل القانوني ، باعداد مرفقات له تتناول مجالات وثيقة الصلة بتشييد المنشآت الصناعية ، وتم بالفعل في دورات سابقة للجنة وللفريق العامل وضع بعض المقترحات بشأن مواصلة العمل .

٢ - وفي هذا الصدد ، قد ترى اللجنة أن تحيط علما بأن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية قامت ، في دورتها الأخيرة (كاتماندو ، نيبال ، ٦ - ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٥) باستعراض عمل اللجنة بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وبعد أن أعربت اللجنة الاستشارية عن ارتياحها وتقديرها لما تم احرازه حتى ذلك الحين من تقدم في اعداد الدليل القانوني ، أصدرت التوصيتين التاليتين :

" ان تنظر لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في اعداد مرفق للدليل القانوني ، يتناول المسائل القانونية المتعلقة بالمشاريع المشتركة والناشئة في سياق العقود الصناعية ، نظرا للصعوبات العملية والقانونية التي قد تنشأ عن هذه الترتيبات ، ولا سيما بالنسبة للأطراف في البلدان النامية ؛

"ان تنظر لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في الشروع قريبا في تناول مسألة الاتفاقات الخاصة بالامتيازات والاتفاقات الأخرى في ميدان الموارد الطبيعية ، اذ ان هذا الموضوع بات ملحا بعض الشيء بالنسبة للبلدان النامية بسبب التحول في نمط التنقيب عن المعادن من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ."

٣ - وتقوم الأمانة حاليا بدرس هذين الاقتراحين . وفيما يتعلق بالاتفاقات الخاصة بالامتيازات وغيرها من الاتفاقات ، ولا سيما في ميدان الموارد المعدنية ، قد تود اللجنة ان تحيط علما بأن عدة هيئات دولية تقوم فعلا بتقديم العون الى البلدان النامية . من هذه الهيئات ادارة الأمم المتحدة للتعاون التقني لأغراض التنمية ، ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، والبنك الدولي . وتشمل الأعمال التي تقوم بها هذه الهيئات بعض المجالات القانونية (مثل تقييم واعداد تشريعات للاستثمار وفرض الضرائب ، وصياغة العقود والمساعدة في التفاوض بشأنها ، واعادة التفاوض بشأن العقود) . ولذا ، فان قيام اللجنة بعمل في هذا المجال قد يؤدي الى ازدواجية النشاط . أما فيما يختص بالمشاريع المشتركة ، حيث تشتمل عمليات المشروع المشترك على تشييد منشآت صناعية ، فلا بد من تقييمها بعناية في ضوء ما تقوم به الهيئات الدولية الأخرى ، بما في ذلك اليونيدو ، من عمل بشأن المشاريع المشتركة ، لمعرفة ما اذا كانت المسائل القانونية التي تنشأ فيما يتعلق بالتشييد هي من الحجم بحيث تبرر اعداد مرفق للدليل القانوني . الا أنه يمكن ايضا درس احتمالات القيام ببعض الأعمال القانونية المحددة بدقة والمفيدة التي تجمع بين توصيتي اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية .

٤ - وقد تم ايضا ايلاء اهتمام أولي لاعداد مرفق يتناول مجال المناقصات والمشتريات المتعلقة بتشييد المنشآت الصناعية . ويدل العمل الذي قامت به الأمانة في مجال اعداد مشروع الفصل المتعلق باجراءات ابرام العقود من الدليل القانوني على ان هناك ما يبرر القيام بمزيد من البحث في هذا المجال ، وان دراسة المسائل المتعلقة بهذا الأمر دراسة أكثر تفصيلا من درجة التفصيل الممكنة في مشروع الفصل ، قد تشكل ملحقا قيّما للدليل القانوني . ولكن الأمر يحتاج الى مزيد من البحث للتأكد من جدوى العمل واستصوابه ، ولصوغ مقترحات محددة .

٥ - ولذلك ، قد ترى اللجنة أن تحيط علما بعزم أمانتها على تقديم تقرير في احدى الدورات المقبلة للجنة يقدم مقترحات حول الطريقة التي يمكن بها مواصلة تعزيز قيمة الدليل القانوني .

- - - - -